التنمية وبناء السلام في افريقيا: دراسة في النظرية والممارسة العملية

Development and peacebuilding in Africa: a study of theory and practice

شوكي زكية*
جامعة قسنطينة3- الجزائر
zakia.chouki@univ-constantine3.dz

دخالة مسعود
جامعة قسنطينة3- الجزائر
messaoud.dekhalla@univ-constantine3.dz

تاريخ الارسال:22 /2024/01 تاريخ القبول:2024/05/18 تاريخ النشر:2024/06/30

ملخص:

أكدت النزاعات الجديدة دور العوامل الهيكلية في نشوب وامتداد وتكرار هذه النزاعات، مما يستوجب اعادة التفكير وتطوير آليات ومقاربات حل النزاع وممارسة السلام بالبحث في الأسباب البنيوية لها.

تجسد النزاعات في القارة الافريقية الطبيعة التشابكية والمعقدة للفقر والنزاع والعنف، وهو ما يجعل مجالي التنمية وبناء السلام أكثر تشابكا وترابطا على المستويين النظري والعملي، بصفة عامة ينظر ممارسو ومنظرو بناء السلام للتنمية على انها تخفف من حدة الفقر، كما يصف متخصصون في مجال التنمية بناء السلام بأنه دعامة أساسية لمنع العنف والنزاع. وسوف نركز في دراستنا هذه على ممارسة كلا المجالين التي أصبحت أكثر وعيا بالطبيعة المتشابكة للفقر والصراع وأسبابهما الجذرية المشتركة وتزايد تعقيد المشاركة في المعالجة والحل في إفريقيا.

كلمات مفتاحية: التنمية؛ بناء السلام؛ مجتمع مابعد النزاع؛ الاتحاد الافريقي.

Abstract:

The new conflicts confirmed the importance of the stuctural factors in triggering and keeping repeat these conflicts. What is required the rethinking and the developement of the mechanisms and the approaches of conflict resolution, also the practice of peace by researching its structural causes the intertwined. The African conflicts reflect and complicated nature of poverty, conflict and violence which makes the fields of development and peacebuilding more intertwined and interconnected at both the conceptual and practical levels in general. Peacebuilding practitioners and theorists look to the development that it can reduce poverty. In addition, some development professionals describe peacebuilding as the essential pillar to prevent violence and conflict. Our emphasis in this study is on the practices of both sides which become more aware of the relationship between poverty and conflict and its real causes and also the complexity of finding solutions in Africa.

Keywords: Development; Peacebuilding; Post-Conflict Society; African Union .

*المؤلف المرسل

مقدمة

منذ بداية التسعينيات زادت القيمة والاهتمام بترابط السلام والتنمية، ويستند الكثير من المهتمين بدراسات بناء السلام والتنمية في ذلك إلى بيان الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي الذي جاء فيه: "لا يمكن أن يكون هنا سلام بدون تنمية اقتصادية واجتماعية، تماما كما لا يمكن تحقيق التنمية في غياب السلام". لكن هذا الترابط يتصل بالتحديات المقترنة بتفعيل البرامج والأنشطة ودراسة نتائج كل من التنمية وبناء السلام.

حيث أنّ دراسة ما بعد النزاع ودراسة السلام مرتبطة بالسبل والآليات التي تُمكن المجتمع من تجاوز العنف وعدم العودة إليه وتكراره، وخلق استجابات متكاملة اقتصاديا تنمويا وسياسيا وقانونيا وأمنيا وثقافيا.

تجادل هذه العلاقة في افريقيا؛ على أساس فهم وصياغة استجابات متماسكة للقضايا المختلفة التي تطرحها البيئة الافريقية، وجعله مجالا متكاملا لدراسة وممارسة بناء السلام والتنمية، وذلك من خلال التأكيد عمليا وأكاديميا أنه لا ينبغي للسلام أن يهمش الأولوية الحيوية للتنمية أو العكس.

وعليه، علاقة التنمية ببناء السلام في افريقيا تتعلق بالبحث فيما هي المساهمة التي يمكن أن تقدمها التنمية بمختلف جوانبها نحو منع أو احتواء وحل النزاعات في افريقيا وحتى تحويلها، وماهية إمكانية اعتمادها كآلية لبناء السلام. وسوف نناقش ذلك من خلال الإشكالية الآتية:

ما حدود العلاقة الترابطية بين التنمية وبناء السلام في إفريقيا؟

وعليه نفترض أن تطور التفكير والممارسة في حقلي التنمية وبناء السلام ساهم في صقل المقاربة الإفريقية لبناء السلام والتنمية.

يهدف البحث الى إبراز الارتباط بين التنمية وبناء السلام في افريقيا على المستوى النظري والميداني، وكيف أدى ضعف التشبيك بينهما الى العنف والتخلف، ويقود ذلك للوقوف على الفهم الإفريقي لهذه العلاقة من خلال أهداف وتوجهات الإتحاد الافريقي والمنظمات الاقليمية وما يعترض ذلك من تحديات وعوائق.

أولا: التنمية وبناء السلام: مقاربة معرفية ومفاهيمية

تعكس دراسات وأبحاث النزاع والتنمية أهمية هذه العلاقة التي تحد مؤشراتها السلبية العديد من البلدان من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتنخرط ضمن هذه العلاقة العديد من القطاعات الحيوية للدول كالأمن والسلم الاجتماعي والرفاه الاقتصادي، فالتحديات التي أصبحت تفرضها بيئة ما بعد النزاع على برامج التنمية وبرامج بناء السلام تلزم خلق هذه الرابطة والتشابكية على المستوى المؤسساتي والعملي.

1. مفهوم التنمية

عكس تطور الفكر التنموي تأثُره بالتقدم العلمي، وكذا التَغير في السياسة الدولية وتجلى ذلك على الانتاج الفكري والممارسة العملية، وتستجيب المؤسسات الدولية والحكومات بتجدد الرؤى والمقاربات وتحديث جملة من الآليات والاستراتيجيات والفواعل.

لقد أصبح موضوع التنمية ضرورة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد دلّ على ضرورة لحاق العالم المتخلف بالعالم المتقدم. ليشير في الخمسيات والستينات من القرن العشرين على أهمية المؤشرات الاقتصادية والتصنيع والتحديث، وخلال فترة السبعينيات فرضت البيئة الدولية والمحلية أهمية المؤشرات الاجتماعية لتحقيق التنمية، وخلال الثمانيات أصبح موضوع التنمية الشاملة مجالا هاما للبحث والممارسة، لكن تراجع الصراع الأيديولوجي وتداعياته بداية تسعينيات القرن الماضي أعطى للتنمية بعدا جديدا يعكسه الاهتمام بالإنسان كغاية وهدف وكذا الاهتمام بالتنمية كحاجة آنية دون الإضرار بالأجيال اللاحقة وهو ما عرف بالتنمية المستدامة.

وعليه، ندرج التعريفات المتماشية في سياق التطور المنهجي والمؤسساتي:

1.1. تعريف التنمية: هي العملية التي تبذل بقصد، ووفق سياسة عامة لإحداث تطور، وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم، سواء كانوا في مجتمعات محلية أم إقليمية؛ بالاعتماد على المجهودات الحكومية والمحلية، ويأمل من هذه العملية أن تمكن الناس المقصودين بها من كسب قدر أكبر من القدرات لمواجهة المشكلات[1]، وتعتبر التنمية على أنها عملية تغيير مستمرة وهادفة لتحسين مستويات المعيشة للناس في كافة المجالات اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا.

أ. التنمية الاقتصادية: خلال فترة الخمسينيات وستينات القرن الماضي عرفت التنمية على أنها اقتصادية و الدالة بمؤشراتها الكمية (الدخل القومي، الدخل الفردي،..)، التنمية الاقتصادية هي عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة طويلة من الزمن. كما أنها ذلك التفاعل القوي ولفترة طويلة في الكيان الاقتصادي للدولة ويشمل على تحولات في الأشياء والكميات تكون نتيجته زيادة الدخل القومي[2]. يتدعم هذا التعريف في الكثير من أعمال البنك الدولي والمنظمات الدولية والعديد من الحكومات الوطنية، فالبنك الدولي يقيس مستوى الناتج القومي الوطني ومستوى دخل الفرد لتقسيم البلدان إلى متقدمة و متخلفة وإلى بلدان الجنوب المتخلفة و بلدان الشمال المتقدم بالتالي فمقياس الثروة لتمثيل التنمية تعتبر مناسبة لأنها نعطي فؤائد في تحسين الحياة الاجتماعية والرفاهية.

ب. التنمية السياسية: يعرفها **جبر**يال **الموند** على أنها" التمايز والتخصص المتزايد للأبنية السياسية، والعلمنة المتزايدة للثقافة السياسية. ويميز بين الانظمة الحديثة والتقليدية على أساس طريقة أداء الوظائف السياسية المختلفة. حيث يتميز الأسلوب الحديث بالتحديد والعمومية مقابل الانتشار والخصوصية للتقليدي وهذه الخصائص هي التي تميز تطور الأنظمة السياسية الغربية، التي تعتبر نموذجا للتطور والتنمية لبقية البلدان[3]. فالتنمية السياسية تسعى الى ايجاد والوصول الى نظم تعددية ومنافسة انتخابية وسياسية وإرساء المفاهيم الغربية في الديمقراطية وتحقيق النمو الاقتصادي.

ج. التنمية البشرية: يعرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التقرير السنوي لعام 1994 "أنه من أجل مواجهة التحدي المتنامي الذي يمثله الأمن البشري يلزم نموذج جديد للتنمية يجعل الناس هم محور التنمية ويعتبر النمو الاقتصادي وسيلة وليس غاية" وقد أطلق برنامج للتنمية البشرية سنة1990. ويعتمد دليل التنمية البشرية IDHوهو دليل مركب يقيس متوسط الانجاز في الابعاد الاساسية وهي: الحياة الصحية، الوصول للمعرفة، المستوى المعيشي[4].

د. التنمية المستدامة: قد ورد في تقرير **بورتلاند** سنة 1987 أنها تنمية لتلبية الحاضر دون المساس بقدرات الاجيال اللاحقة لتلبية حاجاتها. حيث اضافت الامم المتحدة سنة2005 الركن البيئي وترابطه بالاقتصاد ومختلف القضايا التنموية الاخرى[5] .

يمكن ان تعطي التعاريف المختلفة فهما عاما للتنمية على أنها مفهوم مستمر في البناء أو التحول أو التشوه أو التمديد متماشيا مع ظهور الابتكارات في الممارسات التي تدعمها خاصة الثورة التكنولوجيا والرقمية، وتزايد توسع العولمة ونشاطاتها اللبرالية.

2.بناء السلام

أكدت الأوضاع في أقاليم مختلفة من العالم خاصة في شرق أوربا وافريقيا أن نهاية الحرب الباردة كان له أثر وخيم على تراجع قيم السلم والأمن وتجدد التهديدات والمخاطر التي تمس حياة الإنسان وأمن وبقاء الدول؛ وهو ما أعطى دفعا جديدا لإعادة التفكير في آليات صون السلم والأمن الدوليين. وقد جاءت بواكر المبادرة من خلال التقرير الذي رفعه الامين العام للأمم المتحدة والمعلن عنه بـ" أجندة السلام" سنة 1992، و الذي شمل أليات تتمثل في الديبلوماسية الوقائية و حفظ السلام وصنع وبناء السلام[6].

من خلال التقرير المقدم سنة1998 عن "أسباب النزاع والعمل على تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في افريقيا" نجد أنه هدف الى تحديد ماهية بناء السلام الذي يكون باتخاذ كافة التدابير والاجراءات التي تمنع عودة المواجهة المسلحة وعدم تكرارها، وفي التقرير الصادر سنة 2004 والمعنون بـ" عالم أكثر أمنا: مسؤوليتنا المشتركة" بيَن أن بناء السلام يعول عليه لمجابهة التحديات الجديدة التي تهدد السلم الدولي.

لكن بيان الابراهيمي لسنة 2001 أعطى تعريفا أكثر دقة، حيث رأى أّن "بناء السلام" مصطلح شامل لهدف شامل يهدف إلى منع تفشي النزاع، أو تكراره أو استمرار النزع المسلح[7]، وبالتالي يشمل مجموعة واسعة من السياسات والبرامج والآليات التنموية والإنسانية وحقوق الإنسان؛ وعليه يشمل بناء السلام أهداف تتمثل في:

– تقديم الخدمات الأساسية تشمل اساسا المياه والصرف الصحي، وتقديم الرعاية الصحية والتعليم الابتدائي.

– إرساء الأمن الذي يشمل حماية المدنيين، وإصلاح قطاع الأمن، نزع السلاح والتسليح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وإزالة الألغام.

– استعادة الاقتصاد وسبل العيش، والتي تشمل إصلاح وبناء البنية التحتية.

-إعادة بناء الحكومة والعمليات السياسية الشاملة، والتي تشمل الحوار والمصالحة وسيادة القانون، وتسوية المنازعات، والوظائف الحكومية الأساسية، والعدالة الانتقالية والعمليات الانتخابية.

3. بناء السلام في افريقيا من منظور تنموي

من المعروف لدى أخصائيي العلوم الاجتماعية أنّ العلوم لا تترابط بينها من خلال نظرية واحدة مشتركة بقدر تناولها لموضوع واحد[8]. وعليه فيمكن خلق آلية لحل النزاعات وتحقيق التنمية من خلال الرؤية والتحليل المنهجي لترابط التنمية وبناء السلام خاصة في البيئات التي تتكرر فيها النزاعات.

لقد تمحورت البحوث الأمنية والمقاربات النظرية خلال الحرب الباردة حول أمن وقدرة الدول على تقديم الخدمات والسلع العامة والحفاظ على سيادة القانون. كانت هذه البحوث هامة لفهم عدة صراعات وحروب دولية، لكنها عجزت عن تفسير نزاعات ما بعد الحرب الباردة خاصة الحروب الداخلية و الأهلية وأسبابها وأليات تكرارها، وهو ما يلزم ايلاء الاهتمام بالفرد والحاجات الاجتماعية، وكيف يؤثر العنف والنزاع على التنمية والسلام، ومدى تأثيره على خيارات المجتمع والدولة؛ في حين اقتصرت مقاربات التنمية والنزاع والسلام حول نظريات التبعية و الراديكالية؛ لتصبح بعد الحرب الباردة جزءًا لا يتجزأ لوضع المفاهيم وممارسة التنمية، وهذا ما دفع العلماء الناقدين إلى القول أن صناعة المساعدات التنموية السائدة قد اختارت السلام كدعم لإضفاء الشرعية على استراتيجيات التنمية التي تؤيد أجندة نيو ليبرالية، وهو حجة داعمة للدراسات النقدية لبناء السلام الليبرالي.

يتجلى في النزاعات خاصة الداخلية والأهلية منها ترافق العنف المسلح مع مظاهر غياب التنمية، وغالبا ما تفشل السياسات التنموية في ظل وجود بيئة عنيفة، حيث أنه من المسلم به أن التنمية تقلل من فرص النزوع للعنف، على هذا يمكن اعتبارها شكلا من اشكال منع النزاعات؛ ويقدم الاتحاد الاوروبي مثلا قويا لذلك من خلال نجاح التنمية والمساعدات التنموية في اطار مشروع مارشال في انهاء الخلاف والعداء بين الدول الأوروبية وبناء نموذج اوروبي متكامل للسلام والتنمية والوحدة، تلاشت من خلاله الخلافات والعداء الفرنسي والألماني نحو التعاون والسلام وحل الخلافات بشكل ودي و ديبلوماسي، و تغليب خيار المصلحة الاقتصادية و التنمية على العنف و الحرب.

من هذا المنطلق، يتوجه **روبرت ماكنمارا Robert McNamara** في كتابه "جوهر الأمن" الى ربط الأمن بروابط تنموية، وتعد التنمية أرضية و قاعدة هامة لصيانة الأمن و السلام وحماية مكتسبات المجتمع التنموية؛ وقد ربط **غالتونغ Galtoung** العنف ببنية المجتمع، ويقول انه غالبًا ما يتم دمج العنف الشخصي والمباشر في البنية الاجتماعية، فمن الأفضل التركيز على الصورة الأكبر التي كشف عنها العنف الهيكلي على هذا النحو سيكشف عن أسباب وآثار العنف وظروف السلام[9]. وقد صنف العنف الى العنف المباشر والعنف الهيكلي والعنف الثقافي، كما ميز بين السلام الايجابي Positive Peaceوالسلام السلبي. حيث ان عدم وجود حرب لا يعني غياب العنف فالمظالم الاجتماعية وعدم المساواة هو ما يحمل الاسباب الحقيقة لتفجر النزاعات مستقبلا[10].

منهجيا يربط علماء مدرسة الحاجة في حقل النزاعات الدولية مثل **آزار Azar** و**بيرتون Burton** بين درجة نجاح الدولة في توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وبين انخفاض أو ارتفاع نمط انفجار النزاعات الاجتماعية طويلة الأمد فبحسب آزار فإن الحرمان من الحاجات الإنسانية غير قابلة للتفاوض هو البدرة الرئيسية للنزاعات الاجتماعية المتأصلة[11]، فمعادلة تحقيق الحاجات الإنسانية اللازمة لأفراد الدولة الواحدة يُضفي إلى الاستقرار و السلم الذي بدوره يوُصِل للتنمية.

وعموما تؤكّد البيئة الافريقية ان الأسباب الهيكلية الكامنة وراء الصراع العنيف والتي تشمل: الإقصاء السياسي، والتهميش الاقتصادي، وعدم المساواة الاجتماعية أدّت للافتقار إلى استثمارات الدولة في القطاعات الرئيسية مثل التعليم والصحة وأمن المجتمع، وهو ما أفضى إلى تغذية المظالم، وفتح المجال في بعض الحالات لتدخل جهات فاعلة غير حكومية لملء الفراغ، حيث قدمت الأمن والحماية التي فشلت الدولة الضعيفة أو اللامبالية في توفيرها، استخدموا ميزة القرب أو الوصول لنشر الأيديولوجيات التي تشجع على التعصب والعنف، كما هو الحال مع بوكو حرام في شمال نيجيريا وحركة الشباب في القرن الأفريقي، وقد أدى العنف الناتج إلى ردود عسكرية من الدولة، التي تزيد من استنزاف الموارد، هذه الحلقة المفرغة تضر باقتصاديات الدول المتضررة وأمنها و بالتالي تؤثر سلبا على تنميتها[12].

وكما قرن **آمارتيا سين Sen** بنيويا بين التنمية وحرية الإنسان وأمنه، عندما أعتبر أن الأمن يعني "التحرر من الخوف" وبأن التنمية تعني "التحرر من الحاجة"، فالتنمية تتطلب إزالة المصادر الرئيسية لعدم الحرية: الفقر والطغيان، وضعف الاقتصاد وكذلك الحرمان الاجتماعي الممنهج، وإهمال المرافق العامة وكذلك عدم التسامح أو النشاط المفرط للدول القمعية[13]،وقد وفق سين الى حد بعيد في تحليله إذ أن هدا التحليل ينطبق على عديد الدول الإفريقية بأوضاعها المجتمعية والتنموية.

من الناحية العملية إن الوثائق وإرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 1997 بشأن السلام والصراع والتنمية، وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 1998 بشأن الأولويات" بناء السلام لمرحلة ما بعد النزاع" تعطي الأولوية للمجالات التي كانت حتى قبل بضع سنوات تماما خارج جدول أعمال التنمية[14]. والتي تشمل الإصلاحات السياسية (المساعدة على الانتخابات، الإصلاحات الدستورية..) والقانونية واعادة السلم الاجتماعي من خلال دمج المقاتلين السابقين ونزع السلاح، وكذا إرساء لجان تقصي الحقائق ومحاسبة مجرمي الحرب.

خلال منتصف التسعينيات، بدأ العمل التنموي يشمل عناصر مثل بناء الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، بينما في الألفية الجديدة، بدأ بناء السلام يشمل استراتيجيات التنمية الاقتصادية وَأدّى عدم وضوح المسارات إلى بعض الخلافات عندما يتم وضع بناء السلام في مركز كلي ومتكامل وترك التنمية كألية هامشية للتخفيف من حدة الفقر. في المقابل، فإنّ بناة السلام يستاؤون عندما يتم وضع التنمية في مركز شامل ومتكامل وجعل بناء السلام وحدة حل النزاع فقط على اعتبار التكامل و الترابط المتلازم بينهما[15].

حيث تشمل عمليات بناء السلام مجموعة واسعة من الاستراتيجيات والأنشطة تقوم بها المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية الدولية ووكالات التنمية وكذلك الجهات الفاعلة المحلية والوطنية لتغطي سلسلة من المشاريع لضمان استعادة السلام ونزع سلاح المقاتلين وشراء امتيازات سياسية واقتصادية لاستقرار الدولة، وتطوير البنية التحتية، وترسيخ الجوانب القانونية والمالية والأنظمة السياسية، وترتكز أيضا على مواصلة الجهود التنموية المحلية والدولية. كما تحاول الجهود التنموية تحويل انتباه أطراف النزاع من الاشتباكات الثقافية إلى المزيد من الحوافز الاقتصادية والسياسية، وبالتالي تلعب التنمية الاجتماعية (التعليم..) دورا أساسيا في توجيه العلاقات وإعادة رسمها وتحاشي الاشتباكات الثقافية التي تكون عادة مدفوعة بأسباب بنوية.

في تقرير عن البنك الدولي لسنة 2011 حول "الصراع والأمن والتنمية"، جاء فيه تأكيد على أن مجموعة البلدان التي لن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015 لها خاصية واحدة مشتركة وهي تأثُّر هذه الدول بالنزاع المسلح.

وعليه، تدرس علاقة التنمية ببناء السلام من خلال متغيرين هما: مدى دمج مسائل النزاع في مفهوم التنمية، ومدى جعل التنمية من أولويات العمل السياسي لبناء السلام، والمشكلة الرئيسية لكثير من العمل التنفيذي والممارسة العملية في وضع العلاقة بين التنمية/ بناء السلام هو ضعف المعرفة والقاعدة المرجعية التي يقوم عليها هذا العمل[16].

وهو ما تواجهه الدول الافريقية الفقيرة من تنامي حدة العنف والنزاعات طويلة الأجل مع انخفاض مستويات التنمية وانعدام الأمن الإنساني اللذين يهددان التنمية ويؤدي الى استمرار النزاع خاصة مع توسع التهديدات الجديدة إلى ما بعد العنف السياسي مع تغير المناخ والكوارث الطبيعية، ومخاطر الصحة العامة، والتي تشكل تحديا للاستقرار في البلدان المتقدمة، فيما تزيد من هشاشة الدول الافريقية الى جانب مؤشرات الهشاشة التقليدية مثل الاستقرار السياسي والقدرة الاقتصادية، وتكمن الهشاشة من هذه الناحية في امكانية توجيه الموارد بشكل استباقي لمنع الانهيارات الاجتماعية والسياسية مما يمكن أن يؤدي إلى العنف وانتكاس التنمية وبناء السلام[17]. وهو التحدي الذي لاتزال تعانيه معظم الدول الإفريقية باستثناء دولة جنوب إفريقيا.

ثانيا: مقاربات فهم علاقة التنمية ببناء السلام في إفريقيا

لقد تمحورت التصورات المنهجية والآليات العملية التنموية وبناء السلام في افريقيا نحو معالجة احتياجات الهامة للمجتمعات مابعد النزاع، ووضع استراتيجيات طويلة المدى لمنع عودة العنف واستدامة التنمية والسلام.

1. بناء السلام والتنمية في افريقيا: منظور افريقي

عادة ما يتم استيراد برامج ونماذج وأطر نظرية للمشاكل التنموية ولتسوية النزاعات في افريقيا. لكن استفحال التحديات الأمنية والتنموية جعل الاهتمام الإفريقي يبحث عن حلول من البيئة الخاصة به، فجل المنظمات سواء على المستوى القاري أو الإقليمي، مثل الاتحاد الإفريقي (AU)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية شرق افريقيا (إيغاد)، والجماعة الإنمائية

للجنوب الأفريقي(سادك) ظهرت من أجل معالجة قضايا الأمن والسلام والتنمية وفق ما تعوزه البيئة والهوية المجتمعية الافريقية.

وتطرح معالجة الاحتياجات المتعددة لمجتمعات ما بعد النزاع مشكلة شاقة على المجتمع المحلي والدولي، فهده الدول ترث اقتصادات ممزقة برأس مال مادي وبشري مستنزف، مع تقليص الحريات المدنية؛ وتحويل الموارد إلى أنشطة غير منتجة، وموارد مالية محدودة لتمويل الجهود التنموية، هذا بالإضافة إلى المأساة الإنسانية للنزاعات (ضحايا، لاجئين..)، فمتوسط تكلفة النزاع المسلح في أفريقيا خلال الفترة 1990-2005 قدرت بـ 18 مليار دولار أي 15% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا حسب دراسة لـ IANSA المنشورة سنة2007[18].

تؤكد الأدبيات والدراسات على وجود علاقة إيجابية بين بناء السلام والنمو الاقتصادي، وبحسب تقرير لجنة السلام التابعة لقسم الاقتصاد والشؤون الاجتماعية للأمم المتحدة لسنة 2010 أن نهاية النزاع يمكن أن تؤدي إلى سرعة النمو الاقتصادي، كما أكد التقرير على أهمية التفعيل الاقتصادي كمكون أساسي في أي استراتيجية وطنية لبناء السلام؛ وهو ما تؤكده Hoeffler أن اقتصادات ما بعد النزاع تنمو بنحو 3% في السنة وهو ما يزيد بنحو 1% عن متوسط البلد[19]. بالتالي فتشجيع التنمية الشاملة لتكون ألية لبناء السلام ينشأ من المكاسب الايجابية للسلام والتنمية على حد سواء وأهمية دلك على المدى القصير وفي الآجال البعيدة بالرغم من اختلاف التجارب من بلد الى آخر.

في دراسة أخرى لـ **ميغل** سنة 2004 قام بتحليل محددات قيام النزاعات الأهلية في41 بلدا افريقيا، وجد أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي بـ 5% يزيد نسبة نشوب النزاعات بمقدار النصف، ووجد **بروكنر** و**سيكوني** سنة2007 أن انهيار أسعار السلع التصديرية يزيد احتمالية قيام نزاع مسلح، كما يؤثر الجفاف في انخفاض الدخل وبالتالي يؤثر على احتمالية تصاعد العنف، في حين شدد مدير البنك الدولي على أن الهدف من التنمية هو الحفاظ على السلام والوقاية من الحروب[20].

وعليه، تستدعي الحاجة للتنمية وجعلها كآلية لبناء السلام إعادة التفكير في الأدوار التي يمكن ان تلعبها الأطراف المحلية والوطنية والدولية الرسمية وغير الرسمية في إفريقيا، على اعتبار أن مجال بناء السلام يستجيب لحالات العنف والفقر والجريمة المنظمة والخلافات العرقية المُوَلِّدَة للعنف، والتجارة غير الشرعية للسلاح.

كما تعرف البرامج التنموية فرصة لإعادة بناء العلاقات بين الجماعات المتحاربة لأنها تركز على تحسين نوعية الحياة والعمل على الأهداف المشتركة، وبحسب مؤشر إبراهيم للحوكمة الإفريقية"(Ibrahim Index of African Governance) (IIAG) لعام 2018 والذي يصنف الدول الإفريقية حسب ممارسات حوكمتها التي تشمل إنجازات التنمية وحقوق الإنسان، كانت الكوت ديفوار الدولة الأكثر تحسنا في القارة حيث قفزت من المرتبة41 إلى 22 بين 54 دولة بتحقيق 54.5 نقطة، وكانت في مرحلة الخروج من الاضطرابات المدنية

والسياسية في الفترة 2010–2011؛ حيث قتل 3000 شخص، وسجّلت معدلات نمو اقتصادي سنوي بلغ نحو 10%. أما كينيا (59.8نقطة) فقد صعدت ثماني نقاط من المركز التاسع عشر إلى الحادي عشر لأنها مستمرة في التعافي من الفوضى التي أعقبت الانتخابات الرئاسية المتنازع عليها في عام 2017[21].

2.مقاربة الاتحاد الافريقي هل يرتقي لحل مشاكله؟

منذ 2002 استطاع القادة الأفارقة إعطاء دور جديد للقارة في مجال تسوية وحل النزاعات، من خلال الإعلان عن ميلاد الاتحاد الافريقي، ويجادل **وندنت** بأن الاتحاد الأفريقي يتبنّى "تفكيرًا جديدًا" يختلف عن توجه منظمة الوحدة الافريقية والذي يعيد تعريف الهوية والمصالح وبالتالي التغيير في النهج القاري اتجاه السلام والأمن، على عكس منظمة الوحدة الأفريقية التي التزمت "بدقة" بقواعد السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء [22].

لقد توجهت افريقيا نحو تبني "الحلول الإفريقية للمشاكل الإفريقية"، كرد على قلة الاهتمام الدولي بشؤون القارة، مع عدم نجاعة التدخل الانساني بقيادة القوات الأمريكية في الصومال، واستفحال الحروب الأهلية التي ظلت تحصد الآلاف من الضحايا المدنيين، اضافة الى تنامي التهديدات الجديدة كالأوبئة والتجارة غير شرعية، والهجرة غير الشرعية. وتجسد ذلك في التطلعات المنعكسة في أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي "أفريقيا مزدهرة"، والتي تقوم على النمو الشامل والتنمية المستدامة؛ والتكامل والوحدة في القارة؛ وأسس الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون، وترتكز على دعائم السلم والأمن كما تؤكد على الهوية الثقافية القوية والتراث المشترك والقيم والأخلاق الإفريقية، والتي تسعى للتنمية البشرية بالاعتماد على رأس مالها البشري الأفريقي[23].

ويهدف الإتحاد الافريقي بذلك إلى[24]:

– تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنسيق وموائمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية والإقليمية.

– تدعيم العدالة الاجتماعية كإطار للتنمية الاقتصادية المتوازنة والعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأفريقية.

– العمل على تحقيق المزيد من الاندماج الاقتصادي بين دول ال قارة من خلال التجمعات الاقتصادية الفرعية القائمة بالقارة.

كما تجدر الاشارة إلى أن أحد الدوافع وراء تشكيل الاتحاد الأفريقي: اعتبار أن مشكل النزاعات في إفريقيا يشكل عقبة رئيسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة وتستدعي الحاجة لتعزيز السلام والأمن والاستقرار كشرط أساسي للتنفيذ جدول أعمال الاتحاد[25] .

ودعما لذلك تم تأسيس سنة 2003 مجلس السلم والأمن الافريقي الذي يخول له التدخل في حالة النزاعات في دول القارة، والحرص على صيانة الامن والسلم الإفريقي، ومساعدة البلدان ما بعد النزاع، ودعم

عمليات السلام بإشراف الامم المتحدة. وكما تدعم الإتحاد الإفريقي بهيئة هندسة الأمن والسلم apsa سنة2002 والتي تهدف إلى: تعزيز السلام والأمن والاستقرار في إفريقيا؛ منع النزاعات؛ بناء تعزيز أنشطة السلام وإعادة الإعمار بعد النزاع؛ تنسيق الجهود لمحاربة الإرهاب؛ تطوير سياسة دفاع مشتركة للاتحاد الأفريقي؛ تعزيز الممارسات الديمقراطية والحكم الراشد، وحقوق الإنسان وحماية الحريات الأساسي[26].

وقد تواصلت جهود الإتحاد الإفريقي في تعزيز التنمية و بناء السلام حيث تبنى سنة 2006 استراتجية إعادة الإعمار والتنمية PCRD Fraework، التي تتمحور حول خمسة مبادئ أساسية وهي: القيادة الإفريقية، تعزيز ملكية الشعوب لبرامج إعادة البناء على المستوين الوطني والمحلي، الشمولية والعدالة وعدم التمييز، التعاون والتلاحم، بناء القدرات من أجل الإستدامة[27].

ولتفعيل دور الافارقة في البيئة المحلية خاصة في مجال بناء السلام وتعزيز الأمن، وافق الاتحاد الافريقي على إنشاء صندوق السلام خلال القمة السابعة والعشرين برواندا سنة2016، وبالتالي يصبح شريك للأمم المتحدة في عمليات السلام في القارة، من جهة أخرى يسمح له هذا الهيكل بتقديم حلول إفريقية في البيئة الإفريقية.

3. إعادة تصور السلام في افريقيا: اسهامات الحلول التقليدية

ان دراسة السلام و حل النزاع في افريقيا، لا يمكنه ان يتغافل عن الهوية التي تقدمها الشعوب و المجتمع المحلي المتمثلة في التقاليد الافريقية في الوساطة و التحكيم و حل الخلافات و التي اثبتت فعاليتها في التسوية كما يأخذها الدارسون و المحللون على محمل الجد في فهم النزاعات.

وفقا للرؤية الإفريقية تحظى الحياة الاجتماعية بأهمية بالغة، وتركز جل المبادرات الشعبية والحلول المنبثقة من التقاليد على الحياة الاجتماعية بدل الفردية[28]. يسحب الاهتمام بالحياة الاجتماعية إلى معالجة النسيج الاجتماعي المتضرر من النزاع خاصة العناية بالأسرة وتحكيم القيم والأعراف الدينية والثقافية، وَيكون ذلك بوساطة كبير القبيلة أو العشيرة الذي يحظى بمكانة هامة في المجتمعات الافريقية. ان مفهوم الأوبونتو الذي يقر بالترابط الإنساني ويعطي تصورا عميقا لفض النزاعات والمصالحة، ولقد تم العتماد على هذه الثقافة في جنوب افريقيا من خلال مجلس الشيوخ "لكجولتا" الذي يتولى فض النزاعات والعمل كوسيط للتقصي والتحقيق وتقديم الاستشارة والنصح من أجل الحفاظ على التماسك والوحدة المجتمعية. كما أنه مفهوم يعيد بناء الثقة الاجتماعية ودون اللجوء إلى ثقافة الثأر بين الافراد والعائلات و المجتمع، وهو المبدأ الذي سار عليه نيلسون مانديلا والمطران توتو(رئيس لجنة الحقيقة و المصالحة الإفريقية) لتجاوز الماضي العنيف لجنوب افريقيا[29]

وعليه، يمكن أن تحدث فرقا مهما إذا تمت صياغة الغرض من العملية باللغة الاجتماعية والعلائقية؛ ويتم التوصل إلى اتفاق يتضمن أكثر من مجرد حل المشكلة أو رفع الظلم، إلى البحث عن سلام دائم، وإعادة تأهيل العلاقات التي تم كسرها أو إصلاح الخاطئة منها[30]. على الرغم من أن معظم الأفكار والحلول المقدمة تكون

شفوية وغير مدونة، وهي ثقافة غير ملموسة إلا أنها ساهمت بشكل فعال في صناعة القرار والصيغ القانونية أثناء المحاكم التقليدية ويقدم محاكم الجاكاكا في رواندا نموذجا جيدا لذلك.

يتفق هذا الطرح مع المحاججة النظرية **لجون بول ليدراخ** خاصة في تحويل النزاعات واعادة بعث العلاقات وبناءها باعتبار بناء السلام عملية مستمرة هادفة. فهو يرى أن بناء السلام لايتوقف عند النتائج الملموسة كوقف القتال مثلا فهو مفهوم تطوري متعدد الجوانب ومتكامل يجب ربطه ببنى المجتمع الاجتماعية والثقافية والروحية والسياسية والتنموية والإقتصادية[31]. وبناء السلام ليس جديد في افريقيا انما الجديد في استيراد وفرض التدخلات التنموية القائمة على مشروع السلام الليبرالي و الذي يخدم مصالح المتدخلين ولا يلبي الحاجات التنموية و الأمنية[32].

ثالثا: تحديات بناء السلام في افريقيا

إنّ النزاعات في افريقيا معقدة ومتعدد الأسباب، وغالبا ما تتَّخِذُ عمليات بناء السلام واستراتيجيات التنمية نفس المنحى من التعقيد والتشابك، بين القضايا السياسية والاجتماعية والأمنية وفقا لمتطلبات المجتمع المحلي وإملاءات القوى المانحة، وواقع بيئة ما بعد النزاع، بالتالي يواجه بناء السلام والتنمية تحديات أهمها:

1. البيئة السياسية المعقدة

يعتبر ضعف قدرات الدولة ومؤسساتها سواء بالعنف أو بغياب التنمية من أهم الأسباب التي قد تشجع الفواعل السياسية والعسكريين للتوجه نحو خدمة أهداف الانفصال وتحقيق الحكم الذاتي، بدلا من السعي نحو البناء الوطني، وهوما يشجع تنامي القدرات الموازية للدولة. كما هو في ليبريا و ليبيا والسودان، فعجز الدولة وضعف مؤسساتها يحد من تنفيذ برامج بناء السلام عندما تكون شرعية الدولة وسلطتها وقدراتها ضعيفة، ومن المحتمل أن تكون هناك صعوبة في تنفيذ برامج بناء السلام[33].

وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية UNDESA لسنة 2010، يعتبر إرساء الأمن والسلام مع وجود درجة من الاستقرار السياسي هي شروط مسبقة للتنشيط الاقتصادي، وهي ضرورية لاستثمار للقطاع الخاص، فغالبا ما تكون الدول الخارجة من النزاع تحت الضغط لتقديم منافع فورية للناس وفي نفس الوقت بحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي والتنمية و تهيئة الظروف اللازمة لتمكين الاستثمار والنمو على المدى الطويل، قد يكون لها تأثير سلبي على الأنشطة الاقتصادية التي توفر الدخل لبعض القطاعات لكن من الصعب تفعيل الانتعاش الاقتصادي في المناطق الهشة أي يجب توفير بيئة آمنة للنشاط الاقتصادي[34].

ان انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة له آثار وخيمة على أمن الدولة واستقرار المجتمع ويؤدي في مجتمعات ما بعد النزاع إلى تعطل الحياة المجتمعية وانتشار العنف والانتقام، بالإضافة الى تداخل المصالح بين الجماعات الإجرامية والمواطنين للحفاظ على وضع خاص لتمويل التجارة غير الشرعية للموارد أو تجارة المخدرات والأسلحة، وهو ما يعطِّل ويوقف في الكثير من الحالات مسار التنمية وبناء السلام.

2. نقص الموارد

يعاني الاتحاد الأفريقي والمنظمات الافريقية الإقليمية من قيود مالية وتفتقر إلى ما يكفي من القدرات والموارد المستقلة للتدخل في النزاعات الإقليمية القيام بإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. زيادة على تضارب مصالح الممولين الدوليين لعمليات بناء السلام خاصة مع وجود ممولين جدد منافسين للممولين التقليدين، حاليا تعد افريقيا بيئة للتنافس بين الصين والولايات المحتدة والقوى الاستعمارية التقليدية والقوى الصاعدة التي تكون أهدافها وبرامجها متضاربة هو ما يعرض الدولة الضعيفة لضغوط هائلة تفوق قدراتها الاقتصادية والسياسية.

ان هذا التضارب في المصالح يصعب من مهمات السلام الدولية والإقليمية والمبادرات المحلية ويجعلها تخفق في معالجة الأسباب الجذرية للعنف ويهدد بتجدد النزاع وإطالة أمده، خاصة إذا كانت تسويات ما بعد النزاع مثل تسوية المظالم والعدالة الاجتماعية والمصالحة تكون غير ناجحة في وهو ما ينبئ بالانتكاس في بناء السلام والعودة إلى العنف. وبناء على هذا فإن الجيل الثالث من قوات حفظ السلام في افريقيا قد اضلع بمعالجة هذه الأسباب وفهمها، فالغالب على النزاعات في أفريقيا أنها تكون ناجمة عن عوامل هيكلية، مثل الفقر، وعدم المساواة، والتهميش. ولمعالجة هذه الأسباب الجذرية، طورت قوات حفظ السلام شراكات مع المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والحكومات لتعزيز التنمية الشاملة والتماسك الاجتماعي.

وبشكل عام فإن هذا الجيل من قوات حفظ السلام والذي أصبح يعرف ببناة السلام يسعى الى التركيز على بناء قدرات المجتمع وتأهيله(ركز الجيل الأول على العمليات الأمنية خلال فترة 1945 الى ثمانيات القرن الماضي، أما الجيل الثاني الذي برز جليا مع نهاية الحرب الباردة يدمج بين العمليات العسكرية والمهام المدنية). وأشار الأمين السابق بطرس غالي سنة 1990 أن مهام الجيل الثاني والثالث من عمليات حفظ السلام الدولية ستكون موجهة خاصة نحو النزاعات الداخلية ذات الأبعاد العرقية والقومية والاقتصادية والدينية التي تهدد في المستقبل السلم والأمن على المستوى الإقليمي والدولي[35]. إن التركيز على بناء السلام كوسيلة لتعزيز السلام وتعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا وينطوي على مجموعة من الأنشطة، مثل نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وإصلاح قطاع الأمن، وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون. وقد قامت الأمم المتحدة ببعثات السلام في عدة دول افريقية مثل سيراليون سنة1999، ليبريا2003، التشاد وجمهورية افريقيا الوسطى سنة 2007، بورندي سنة 1999.

ففي اطار مهام بناء السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة في جمهورية افريقيا الوسطى فقد ساعد البرنامج على نزع السلاح وتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين في المجتمع، والتدريب المهني والتعليم والحصول على الرعاية الصحية، وتدريب الجيش وقوات الشرطة[36]، أما في كينيا فقد تم التركيز على تعليم البنات وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال دعم نمو الصناعات الخضراء لخلق فرص العمل مما يقلل من الفقر ويساهم في حماية البيئة[37].

من التحديات التي تجعل مهام بناء السلام واستراتيجيات التنمية في افريقيا صعبة وغير ناجحة هو تجاهل الأدوار الهامة التي يقوم بها المجتمع المحلي خاصة اذ ما تم املاء البرامج من أطراف دولية تتناقض مع

الأعراف والأطر المجتمعية المتعارف عليها، وهو ما يطرح على الساحة العملية وفي الدوائر البحوث الملكية الفكرية لبرامج بناء السلام هل تترك للفواعل المحلية التي لا تمتلك الخبرة و التمويل أم تنفد الجهات الدولية بخبرتها وإمكانياتها باشراك الفواعل الوطنية، بالرغم من اعتراف الأمم المتحدة بأهمية الملكية الوطنية لبرامج بناء السلام إلا أن تفعيله يبقى محل نقاش وشك في بيئة ما بعد النزاع الذي التي تتخبط في عدة مشاكل، وعلى الرغم من نجاح العديد من البرامج سواء الوطنية أو التي نفدت ضمن اطار ولايات الأمم المتحدة الا التوفيق بيهما في مواجهة التحديات القائمة لايزال تحديا رئيسا[38]. تكمن أهمية إعطاء القيادة للجهات المحلية خاصة في مجال العدالة الاجتماعية وإصلاح القانون لأنه مجال يمس بشكل مباشر النسيج الاجتماعي وإن إعادة هندسة الحياة الاجتماعية لا يتم من الخارج كما أثبت التجارب في أفغانستان في مجال اصلاح القانون بالاعتماد على نظام الشورى، ونجاح المحاكم التقليدية الجاكاكا في رواندا والتصالح مع الماضي وترميم النسيج الاجتماعي. لكن لا يمكن النظر بمثالية للحلول المحلية فقد تكون هناك مؤسسات اقصائية يجب إصلاحها وإعادة تنمية القدرات التي دمرتها الحرب[39]. لاسما في اطار تفعيل و ترقية دور المرأة و الشباب في المجال الاقتصادي و السياسي.

3. تحديات التغير المناخي

تعد افريقيا ومنطقة الساحل خاصة من أكثر المناطق التي تواجه التقلبات الخطيرة للمناخ، ان التقييم خطر التهديدات البيئية على الأمن والسلم المحلي والإقليمي يرفع من درجات التحدي الحالية والمستقبلية، خاصة عندما تتفاقم المشكلات المجتمعية وانعدام الامن الغذائي و الصراع الداخلي و الإقليمي و الهجرة غير الشرعية و القسرية تبعا لانهيار النظام البيئي الذي يترافق مع هشاشة الدولة وأجهزتها الحكومية غير مؤهلة لمواجهة الصدمات البيئية.

إن التهديدات البيئية أعلى بكثير في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من أي منطقة أخرى في العالم وهي 19 دولة وتعد إثيوبيا والنيجر والصومال وجنوب السودان أكثر الدول عرضة للمخاطر البيئية[40]، وهو ما يؤثر على الصراع في المنطقة، التي تواجه قصور كبيرة في الحكم وسيادة القانون، وارتفاع مستويا ت الفقر، والتقلبات المناخية الشديدة. وهذه المناطق معرضة بشكل خاص للصراع في أعقاب صدمة بيئية مثل الفيضانات أو الجفاف أو غيرها من الكوارث الطبيعية، خاصة عندما يكون التغير المناخي على المدى الطويل، وسيزداد حجم هذا التأثير مع بدء ظهور التأثيرات طويلة المدى لتغير المناخ[41].

لايمكن حجب تأثير التطرف المناخي على الاستقرار السياسي والأمني في افريقيا، خاصة عواقبها على الصراعات الداخلية والإقليمية حول مناطق الرعي و الصيد والزراعة و تقاسم المياه، وتساعد عوامل عديدة مثل النمو السكاني وهشاشة الدول وعدم الاستقرار السياسي تفاقم النزاعات وتوقف العمليات التنموية.

الخاتمة

في ختام دراستنا يمكن القول ان اتجاهات ربط التنمية وبناء السلام تنحى إلى الاستجابة للظروف الدولية والمحلية والتي يجب أن تجيب على الاشكاليات الرئيسية في المجتمعات التي تعرف العنف أو المجتمعات مابعد النزاعات، لمعرفة ماهي الآلية الاكثر فاعلية لاستدامة السلام، فالتنمية بطريقة أو بأخرى لا تدعو للعنف بل تتجنّبه بينما التخلف يقود إليه، لكن الانتقال وتبنِّي استراتيجيات تنموية يُعْتَبر في حد ذاته محفوفا بالسلوكيات العنيفة وبالصراع، لأنه لن يسلم من الطبيعة القَبَلية التي تتشكّل منها الدول الإفريقية.

إن العمل الميداني لبناء السلام والتنمية في مجتمعات ما بعد النزاع في إفريقيا أنتج فهما عاما للناشطين المحليين والدوليين أن تعدد الأبعاد في العمليات التنموية وعمليات السلام ليشمل المجالات الاقتصادية والأمنية والسياسية والفكرية، هو استراتيجية هامة لترسيخ وبناء السلام الدائم المدعم بمكاسب التنمية التي تبنى أساسا وفق متطلبات واحتياجات المجتمع المحلي وحاجاته واشراك قدراته الرسمية وغير الرسمية.

ولقد اصبحت المجتمعات الافريقية أكثر وعيا بالدور المحلي سواء الرسمي او الشعبي، الذي له أهمية كبيرة في البناء من خلال إدراك المنظور التنموي لبناء السلام، وفهم التنمية كحاجة أساسية لتعزيز معاهدات السلام وتدعيم البرامج الدولية والمحلية وعكس ثقافة وحاجات المجتمع. وتكييف وتنفيذ البرامج الدولية بما يناسب كل حالة، وايلاء أهمية بالغة لضرورة أن يكون التغيير من القاعدة إلى القمة ومن القمة إلى القاعدة من أجل إدراج الخصائص المحلية الثقافية، الإيديولوجية، الاجتماعية، والسياسية للحالات المعينة وبالتالي معالجة الأسباب الأساسية لكل مشكلة.

الهوامش:

[1] بدران أحمد جابر، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، ط1، القاهرة، مصر، 2014، ص7.

[2] بالدوين مبير، التنمية الاقتصادية. الاسكندرية، (ترجمة: جرانت اسكندر)، الدار القومية للطباعة و النشر، مصر، ص5.

[3] صخري محمد، التنمية السياسية : النظريات و المفهوم 2019-06-، https://bit.ly/3AJvpOd(02-12-2021).

[4] التقرير الأوروبي حول التنمية، التغلب على الهشاشة في أفريقيا، سان دومينيكو دي فيسولي، 2009، ص15.

[5] أبوالنصر مدحت،و محمد مدحت ياسمين، التنمية المستدامة مفهومها- أبعادها- مؤشراتها، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2017، ص81.

[6] محي الدين يوسف خولة، دور الأمم المتحدة في بناء السلام، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد3، 2011، ص 49.

[7] Wood Bernard, Development dimensions of Conflict Prevention and Peace-Building, ottawa, canada, 2001.p10.

[8] ريتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية،(ترجمة: حمدي عبد الرحمن، ومحمد عبد الحميد)، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، الأردن، 2001، ص26.

[9] Thorbecke, Erik,"The Evolution of the Development Doctrine, 1950-2005, UNU-WIDER Anniversary, 2006. ,p 63.

[10] عبدالغفار، محمد أحمد، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية دراسة نقدية تحليلية، الكتاب الأول: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام. الجزء الأول، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2003، ص31.

[11]المرجع نفسه، ص 142.

[12] Africa Sandy, Challenges of Peacebuilding inAfrica, 01-09-2020, https://bit.ly/3u7HED0(27-09-2021).

[13] Kaczmarek, Filip, Theimportance of peace and stability for the development of sud-saharan africa, no. 10 (2017), p174.

[14] McCandless Erin and tony karbo,Peace,conflict,and developmentin africa:areder , Switzerland, University for Peace, 2011, p34.

[15] Jantzi, Terrence, and Vernon Jantzi, Development Pardigms and Peacebuilding Theories of Change:Analysing Embedded Assumptions in Development and Peacebuilding, Journal of Peacebuilding and Development 5, no. 01 2009, p 66.

[16] McCandless Erin and tony karbo,op.cit.,p. 21

[17] Brück, Tilman, Patricia Justino, and Charles Patrick Martin-. "Conflict and Development Recent Research Advances and Future Agendas, 2017, p 13

[18] Nkurunziza, Janvier , Civil war and post-conflict recostruction in Africa, 1 Abstract In United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). Geneva, Switzerland, p10.

[19] Strachan Anna Louise, Peacebuilding and Economic Growth, birmingham, uk, 2013, p3.

[20]التقرير الأوروبي حول التنمية، مرجع سبق ذكره، ص89.

[21] نجم الدين حكيم، الدول الإفريقية الأفضل حسب مؤشر "مو إبراهيم للحكم الرشيد" لعام 2018، (https://bit.ly/3IReUlU(08-11-2020)

[22] Akuffo Edward Ansah, Cooperating for Peace and Security or Competing for Legitimacy in Africa? The Case of the African Union in Darfur, African Security Review 19, no. 4 (2010): 74, p76

[23] Africa Sandy, op.cit.

[24]عبدالرزاق عادل، التكامل الاقتصادي في أفريقيا بين النظرية والتطبيق في إطار العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية دراسة تحليلية رؤية مستقبلية، ط1، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، مصر، 2014، ص83.

[25] Carvalho Benjamin De, Thomas Jaye, Yvonne Kasumba, and Wafula Okumu,Peacekeeping in Africa the Evolving Roles of the African Union and Regional Mechanisms, institute of intrenational affairs, oslo, norway, Norwrgian, 2010,p 14 .

[26] Rafael Grasa and Oscar Mateos, Conflict, Peace and Security in Africa: An Assessment and New Questions after 50 Years of African Independence, SSRN Electronic Journal, Barcelona, 2013, p18.

[27]خفاجة رانيا حسن، الخبرة الأفريقية في إعادة و التنمية في أعقاب انتهاء الصراعات: رؤية تقيمية، القاهرة، مصر،2017، ص.ص 8-7

[28] Malan Jannie. Conflict resolution wisdom from Africa , African Centre for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD), Durban, South Africa, 1997, p20.

[29] دفيد ج فرانسيس، افريقيا السلم و النزاع ،(ترجمة: عبد الوهاب لعوب)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر،2010، ص ص46.47.

[30] Malan Jannie , op.cit, p.24

[31]دفيد ج فرانسيس، مرجع سابق، ص188.

[32]المرجع نفسه، ص181.

[33] -Africa Sandy ,op.cit.

[34]-Strachan Anna Louise,op.cit., p. p 4- 5.

[35]بلهواري سمية، دور قوات حفظ السلام في حفظ السلام والأمن الدوليين، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية و السياسية، المجلد1، العدد4،ص200.

[36] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2023). نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية أفريقيا الوسطى. https://bit.ly/4d4IJQ1(21-04-2024)

[37]برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2022). مبادرة الاقتصاد الأخضر في كينيا https://bit.ly/3xMmtKA(21-04-2024)

[38] Donas Timoty , national ownership and post conflict paece building :from principale to pranctice, Centre for International Governance Innovation, 2014, p4
[39] Ipid.
[40]Institute for Economics & Peace. Ecological Threat Report 2023: Analysing Ecological Threats, Resilience & Peace Sydney, November 2023.p4.
[41] ipid